

عبد العزيز سعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
أَمَارَ الْمُكَ�مِ كِبِيرٌ بِالْجَزَائِيرِ

طبعه ثالثة، منقوصة، ومزيدة



# الفهرس

تمهيد .....	07 .....
الفصل الأول : العلاقة بين الدعويين الجزائية والمدنية التبعية ...	11 .....
الفصل الثاني : شروط اختصاص المحاكم الجزائية بالفصل في الدعوى المدنية التبعية .....	27 .....
الفصل الثالث : شروط قبول الدعوى المدنية التبعية أما المحاكم الجزائية .....	53 .....
الفصل الرابع: الشروط المتعلقة بالمدعي المدني.....	73 .....
الفصل الخامس : الشروط المتعلقة بالمدعي عليه أو المسؤول المدني... 119 .....	95 .....
الفصل السادس: الشروط المتعلقة بأركان الدعوى المدنية التبعية ....	157 .....
الفصل السابع : شرط إمكانية التضامن في التعويض عن الضرر وعلاقة المضرور بشركة التأمين.....	173 .....
الفصل الثامن : شرط إمكانية التخلص من المسئولية والرجوع بها على الفاعل المعتدي .....	189 .....
الفصل التاسع : الشروط المتعلقة بحق الخيار في اللجوء الى القضاء الجزائي أو القضاء المدني .....	205 .....
الفصل العاشر : الشروط المتعلقة باستعمال قاعدة الجرائم يعقل المدني وحجية لحكم الجنائي على المدني.....	369 .....

<b>الفصل الحادي عشر : الاجراءات المتعلقة بالتأمين على المسؤولية المدنية</b>	221
<b>الفصل الثاني عشر: الشروط المتعلقة برجوع المضرور على الصندوق الخاص بالتعويضات</b>	241
<b>الفصل الثالث عشر: الشروط المتعلقة بالمسؤولية المدنية للبلدية والولاية</b>	257
<b>الفصل الرابع عشر : الشروط المتعلقة بالمسؤولية المدنية للدولة</b>	275
<b>الفصل الخامس عشر : الشروط المتعلقة بترك الدعوى وحفظ حقوق المدعى</b>	309
<b>الفصل السادس عشر : الشروط المتعلقة ببيانات الحكم والطعن فيه</b>	323
<b>الفصل السابع عشر : الشروط المتعلقة ببيانات الحكم والطعن فيه</b>	337
<b>الفصل الثامن عشر : الشروط المتعلقة بالمصاريف وبرد الأشياء المحتجزة</b>	353

# التعريف بالمواعظ

## عبد العزيز سعد

من مواليد دائرة الحروش بولاية سكيكدة. حفظ القرآن في سن مبكرة. راول تعليمه الابتدائي بمدارس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين ثم بتونس. وتحصل على شهادة البكالوريا من ثانوية الشويخ بدولة الكويت. وعلى شهادة الليسانس في العلوم القانونية من جامعة دمشق الجمهورية السورية.

وبعد اشتغاله بالصحافة التحق بسلك القضاء سنة 1965، فمارس وظيفة قاض بمحكمة البيض، ومستشار. ثم رئيساً لكل من مجلس ورقلة، وجبل، وعنابة. إلى أن وقع عليه الاختيار ليكون رئيساً لمجلس أمن الدولة سنة 1982. ثم مستشاراً بالمحكمة العليا سنة 1991. ثم عضواً باللجنة الوطنية لصلاح القضاء، ومدرساً بالمعهد الوطني للقضاء ما بين 1994-1998.

صدرت له عدة مؤلفات. ونشرت له عدة بحوث ودراسات. وكانت له عدة محاضرات على مدرجات جامعتي قسنطينة وعنابة.

وفي إطار جبهة التحرير الوطني كان رئيساً لفرع دمشق للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين ما بين 1958-1963. وعضووا ضمن اتحاد الحقوقين الجزائريين ما بين 1978-1974.

وتكريماً لنشاطه في المجالين الوطني والقانوني منحت له جائزة رئيس الجمهورية التقديرية للبحوث القانونية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.



www.editionshouma.com  
e-mail info@editionshouma.com